

بعض المثل كان عقده حكما فليس لعينه ان يبطله كما
 فسرح به الطرسوس في كتابه ارفع الوسائل واما
 عقده للمالعة العاقلة فليس حكما اذ هو وكيل عنها
 وانه اعلم من **ورأيت** يحظره رحمه الله تعالى في اخر
 نسخة الكفر **ما نصبه** للحمدية **سؤال** ما قولكم في
 فاض بعقد الانكحة في غير محل ولايته ثم حكمه
 بذلك في محلها فهل ذلك صحيح **سؤال** كان هو الولي ام لا
جوابه عقد القاضى نكاح الصغيرة التي لا ولي
 لها الا القاضى في غير محل ولايته غير صحيح لان
 عقده يكون حكما اما الصغيرة التي لها ولي غير
 القاضى من العصبات او من ذوي الارحام اذا
 اذن وليها للقاضى في التزويج فتزوج القاضى فانه
 كالوكيل عن ذلك الولي فلا يكون تزويجه حكما فيجوز
 في غير محل ولايته وانه اعلم ولكنه احمد ابن
 يوسف الحنفى عن ابيه له ولو اذ به ومشائخه
 والمسلمين حاكم امصليا **مسألة** **سؤال** ما
 قولكم في فاض حنفى بري مائة تزويج التيامي

اذن

ذوي الارحام ولا يقع في التزويج المذكور عدم اذن
 القاضى الوصي اذ لا ولاية له في الانكاح اوصى
 اليه الاب بذلك ام لا على ما هو ظاهر الرواية
 اما الام واقاربها وذو الارحام فلهم ولاية
 الانكاح بعد العصبات عند الامام الاعظم وانه
 اعلم وكنيته احمد ابن يوسف الحنفى حاكم امصليا
 مسلما انتهى ما رايت **سؤال** فيما اذا عضل الولي
 الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية
 الى الولي الابعد او الى القاضى **جوابه** لا تنتقل
 للبعد بل تزويجها القاضى وانه اعلم **سؤال**
 في رجل له ولد ذكر بالغ وابنة تكثر زوجهما
 له بخطبة شرعية باذنها على صدق معلوم
 وثبت النكاح المذكور على فاض حنفى المذهب
 فهل هذا النكاح المذكور صحيح كون ان والديه
 غائب ام لا **جوابه** النكاح صحيح وان كان
 كان للتزويج كغوا والمهر مهر المثل وانه اعلم
القسم الثاني من مسالة الاوليا والاكتفاء

بالق والارها غائب عن البلد الذي
 اولاده بها فطلب النسب المذكورة في
 ما فيها تزويجها له بخطبة صحيح